ابلغه ، انه يفضل البقاء في الظلام ، على تلقي الكهرباء من شركة الكهرباء الاسرائيلية » (هآرتس ، ٦/١/١٩٨٠) .

وأصدر المؤتمر بيانا ، أكد فيه ان الاحتلال الصهيوني قام بعد الانتصار في قضية الشكعة بهجمة على المؤسسات الوطنية ، مثل الاقتحام العسكري لجامعة بيرزيت ، واقتحام قاعة المعلمات في البيرة ، ومصادرة الحريات ، وفرض الاقامة الجبرية ، وتطبيق العقوبات الجماعية . وتوج الاحتلال ممارساته هذه بقرار الاستيلاء على شركة كهرباء القدس ، وهي مؤسسة اقتصادية فلسطينية ، تعود ملكيتها لجماهير الشعب الفلسطيني . وجدد البيان الرفض القاطع لاتفاقيات كامب ديفيد ، والسيطرة على الاراضي ، وطالب الانظمة العربية الالتزام بمقررات قمتي بغداد وتونس لمواجهة تلك الاتفاقيات ، واسقاط النهج المعادي للشعب الفلسطيني (وفا ، ٥/١/١٩٨٠ ، ص ١٠ و ١١) .

وادان مجلس بلدية غزة في بيان اصدره ، القرار الاسرائيلي الذي لم يكن ابدا « لمصلحة المواطن كما تزعم السلطات ، بل هو حلقة في سلسلة احكام القبضة على القدس العربية ، وسلخها عن الضفة الغربية ، ولتثبيت الامر الواقع الذي فرضته ، تاكيدا لما تسميه توحيد القدس ، وجعلها عاصمة ازلية لاسرائيل » (الرأي الاردنية ، ٨/١/١٩٨٠) . وربط البيان بين هذا الاجراء ، والاجراءات الاخرى التي تمارسها سلطات الاحتلال ، من مصادرة الاراضي ، واقامة المستوطنات ، واكد ان « الضفة الغربية ، وقطاع غزة جزء من شعب واحد ، ذي مصير واحد ، وان ما يهدد ارضنا او اية مؤسسة عربية في الاراضي المحتلة ، انما هو عدوان علينا جميعا .... وما زالت ماثلة للاذهان قضية رئيس بلدية نابلس ، وما أكدته من أهمية وحدة القوى الوطنية في هذا الصدد » (المصدر نفسه)

الاستيطان ومصادرة الاراضي

استمرارا لسياسة السيطرة على الاراضي العربية ، واقامة المستوطنات ، يخطط قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية لاقامة ست مستوطنات في منطقة أريحا . وهذه المستوطنات هي ، نعيمه أ و ج ، الموج ب و ج ، ومتسفه يريحوب . وسوف تعتمد هذه المستوطنات اساسا على « الصناعة والسياحة ، وقليلا على الزراعة بسبب نقص المياه والاراضي الزراعية في هذه المنطقة » (هآرتس ، ٢٤/١٢/١٩٧٩) . وستقام اربع من هذه المستوطنات بين أريحا والسياج المقام على نهر الاردن . ووفقا لهذا التخطيط ستحاط مدينة أريحا من كل جوانبها بالمستوطنات الاسرائيلية . وتجدر الاشارة الى ان هذه الخطة تلغي عمليا ممر أريحا الذي يشكل « الاساس الهام في مشروع الون ، والذي يضمن الربط المادي بين الاردن ، والضفة الغربية » (المصدر نفسه) .

وفي مجال تعزيز المستوطنات القائمة حاليا ، يخطط وزير الزراعة ارئييل شارون لبناء ٦٢٠٠ وحدة سكنية من ميزانية العام القادم ، التي تبدأ في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ . ويكلف هذا البناء ١٥ مليار ليرة اسرائيلية . الا ان مئتياهو دروبلس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية قدر تكاليف بناء هذه الوحدات السكنية « بميزانية مضاعفة تبلغ ٣٠ مليار ليرة اسرائيلية » (دافار ٢٦/١٢/١٩٧٩) . وحسب هذه الخطة ستبنى ٣٢٠٠ وحدة سكنية من قبل وزارة الاسكان في مستوطنات مدينية ، و٣٠٠٠ وحدة سكنية من قبل وزارة الزراعة في مستوطنات ريفية . وسيكون نصيب مستوطنات الضفة الغربية وغور الاردن ٨٥٪ من هذه المساكن . ونصيب مدينة كاترين في مرتفعات الجولان ٥٠٠ وحدة سكنية ، وستبنى المساكن الباقية في مستوطنات قطاع غزة ، وغوش قطيف .

وكشفت وزارة الزراعة الاسرائيلية عن بنود الميزانية المخصصة للاستيطان خلال العام الحالي التي تنتهي في اذار (مارس) ١٩٨٠ ، وهي لا تشمل المبالغ التي « تخصصها وزارة الدفاع لمواقع الناحال ، وحماية المستوطنات والاتصال ، الخ » (دافار ، ٢٠/١٢/١٩٧٩) . وسيصرف حسب الميزانية مبلغ ٣٠٢ مليون ليرة على مستوطنات غور الاردن ، و ٢٢٤ مليون ليرة لمستوطنات مشارف رفح ومشارف سيناء .

وفي منطقة نابلس ، قررت لجنة وزارية اقامة مستوطنة جديدة تدعى لبونه ، وستقام هذه المستوطنة على بعد ٧ كلم غربي مستوطنة نوفه تسوف ، قرب الخط الاخضر ، « وتتألف النواة المخصصة للاستيطان في لبونة ، من عاملي